

اقتصاد

تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج إلى النصف وتوقعات بانخفاض الأسعار ٢٥ بالمئة

الوطن

المنتجات المحلية، والتي بدورها سوف تنعكس إيجاباً على المواطن وتحسن قدرته الشرائية، مؤكداً أن الخزينة العامة خسرت جزءاً من وارداتها عبر هذا التخفيض للرسوم الجمركية مقابل أن تدعم الصناعة المحلية وقدرة المواطن الشرائية وزيادة فرص التشغيل والعمل لليد العاملة والأهم تحسن الصادرات السورية عبر دعم الصناعات المحلية ومنها العديد من الفرض والمزايا. من جانبه اعتبر مسؤول في اتحاد الغرف الصناعية أن المرسوم رقم ٢٠١٧ لعام ٢٠١٤ بنسبة ٥٠ بالمائة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية، ونص المرسوم بناءً على أحكام المادة ١٥ من قانون الجمارك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٦، على أن «تخفف الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية النافذ الصادر بالمرسوم رقم ٢٧٧ لعام ٢٠١٤ بنسبة ٥٠ بالمائة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية»، وذلك في المادة الأولى منه، على حين نصت المادة الثانية على أن «تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج المستقيدة من أحكام هذا المرسوم بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية».

وكانت وزارة المالية قد بينت عبر المذكرة التي أعدتها لرئاسة الوزراء، أن الأسباب الموجبة لهذا المرسوم تتمثل بضرورة إعادة توطين الصناعة المحلية وتنشيطها خلال المرحلة الراهنة، إضافة إلى أن العديد من الصناعات الوطنية هو صناعات تحويلية ل مواد نصف مصنعة تخضع في التعرفة الجمركية النافذة لرسوم جمركية تزيد في بعض الحالات على ١٠ بالمائة من قيمتها، حيث تخضع بعض مدخلات الإنتاج لرسوم ٥ بالمائة أو ١٠ بالمائة. وبسبب المالية فإن كل ذلك يستدعي إيجاد آلية لتخفيض الرسوم الجمركية عن المواد الأولية للصناعة على اختلاف أنواعها لمواجهة المتطلبات الآتية لدعم الصناعة الوطنية من دون تعديل الرسوم الجمركية المقررة عليها في جدول التعرفة النافذ لأنها محددة وفق معيار يراعي درجة تصنيع المادة.

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم رقم ١٧٢ لعام ٢٠١٧ القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمائة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية. ونص المرسوم بناءً على أحكام المادة ١٥ من قانون الجمارك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٦، على أن «تخفف الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية النافذ الصادر بالمرسوم رقم ٢٧٧ لعام ٢٠١٤ بنسبة ٥٠ بالمائة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية»، وذلك في المادة الأولى منه، على حين نصت المادة الثانية على أن «تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج المستقيدة من أحكام هذا المرسوم بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية».

وجاء في المادة الثالثة «يعمل بأحكام هذا المرسوم لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ نفاذه». ونصت المادة الرابعة على أن «ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ نشره».

وفي تصريح له «الوطن» كشف وزير المالية مأمون حمدان أن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمائة للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية، سوف يدخل حيز التنفيذ مطلع الشهر القادم، وسوف يكون له أثر اقتصادي وصناعي مهم، لكونه سوف يسهم بشكل مباشر في زيادة فرص التصدير وقدرة الصناعي على المنافسة وسوف يعمل التخفيض في الرسوم الجمركية أيضاً على انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية للعديد من الصناعات

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس واقع التأمين الإلزامي، إذ تم تأكيد ضرورة وضع ضوابط واضحة ودقيقة تحقق الغاية من هذا التأمين لجهة منفعة المواطن وتعويمهم عن الخسائر البشرية والمادية ومنع التلاعب في مختلف إجراءات التأمين المذكور. وطلب المجلس من لجان الخدمات والتنمية البشرية والاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء إعادة تقييم عملها ووضع آلية عمل منظورة تتماشى مع التوجهات والقرارات الحكومية وبما يحقق التنمية المطلوبة من هذه اللجان في مختلف المجالات.

وكان المجلس قد استعرض العديد من الملفات وقطاعات السياحة والزراعة والاتصالات، إضافة إلى عمل الجمعيات الأهلية ومعرض دمشق الدولي والخدمات في مدينة حلب.

وحسب بيان صحفي لرئاسة مجلس الوزراء تلقت «الوطن» نسخة منه فقد وافق المجلس على منح تمكين المؤسسة العامة للدواجن سلفة من أموال الخزينة الجاهزة مقدارها مليار ليرة سورية لتنفيذ الخطة الإنتاجية لمنشأة دواجن طرطوس لتصبح كامل طاقتها وبهدف المحافظة على استقرار أسعار الدواجن ومنسقاتها في الأسواق المحلية.

ونظراً لأهمية الكادر البشري المدرب والمؤهل في صناعة السياحة وتطور الأنشطة المرتبطة بها وخاصة الخدمات التي يقدمها القطاع السياحي، ويهدف مشاركة القطاع الخاص في التنمية السياحية، ناقش المجلس مشروع قانون بإحداث «الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي» تتمتع بالخصخصة الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير السياحة مقرها دمشق ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات مسوره.

وقدم وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس وهو رئيس اللجنة الحكومية المكلفة إعادة الخدمات إلى الأحياء التي استعاد الجيش العربي السوري السيطرة عليها في مدينة حلب، قدم عرضاً حول الأعمال المنجزة خلال الفترة الماضية حيث أشار إلى أن الأعمال المنجزة تضمنت إطلاق مشاريع في مختلف أنواع الخدمات والبنى التحتية وبدأ المواطنون بالعودة إلى أحياء المدينة الشرقية بنسبة تتجاوز ٤٠ بالمائة وهناك نسب تنفيذ متقدمة في كل مشروع من المشاريع.

وناقش مجلس الوزراء موضوع الصريفات المختلفة والعلاقة بين وزارة المالية والمحافظات

دراسة الصريفات الحكومية لضبطها.. وعرض التحضيرات النهائية لمعرض دمشق الدولي

الحكومة تطلب ضوابط دقيقة في التأمين الإلزامي لمنع التلاعب



تقييم عمل لجان الخدمات والتنمية البشرية والاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء

هامة لتطوير الكوادر البشرية اللازمة للعمل في المنشآت السياحية وتوفير بيئة جديدة من أجل تطوير عمل المديرين تعطي مرونة كبيرة من أجل تطوير قطاع الخدمات في سورية.

بدوره بين وزير المالية مأمون حمدان أن المجلس ناقش موضوع الصريفات المختلفة أو العلاقة بين وزارة المالية وبين الإنفاق الحكومي وبين كل المحافظات والجهات العامة، إذ تم التأكيد على الالتزام بالأنظمة والقوانين وإيجاد السبل اللازمة لضبطها بشكل كبير، خاصة في محافظة الرقة، إذ تتم الآن دراسة كل هذه الصريفات، وسوف يتم إعادة الأمور إلى نصابها، سواء فيما يتعلق بالصريفات المختلفة أو فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

بدوره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أشار إلى وجود ورشة عمل كبيرة في مدينة المعارض تهدف إلى تأهيل وصيانة المرافق العامة الموجودة داخل المدينة بشكل كامل، مبيناً القيام بأعمال كبيرة هناك، إذ سوف تكون الأعمال كاملة منجزة مع نهاية الشهر القادم، قبل بدء المعرض بحوالي ١٧ يوماً.

منوهاً بأن الحالة التسويقية للمعرض ممتازة، إذ تم التسويق على المستوى المحلي ما يزيد على ٢٥ ألف متر مربع للقطاع الخاص السوري، كذلك الأمر هناك مشاركات خاصة متفرقة ضمن أجنحة مستقلة تجاوزت ٩٠٠٠ متر مربع.

مستحقه والتأكيد على أهمية العمل الأهلي وتكامل الجهد الحكومي مع الجهد الأهلي لسد الاحتياجات الإنسانية للمجتمع السوري. ووافق المجلس على كتاب وزارة الاتصالات والتقانة المتضمن إلغاء مستوردات القطاع العام من الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لمدة ستة أشهر وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٧/١. وأشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء القادري إلى مناقشة ما يتم العمل عليه في مجال تبسيط الإجراءات بالنسبة للعمل الأهلي سواء خلال مواضيع التعاون الدولي ونفاد الجمعيات للتطوير، وإشهار الجمعيات وتصنيفها. مبينة أنه تم طرح ما تم العمل عليه لغاية الآن من مسح لكافة الجمعيات في دمشق، على أن تكون الخطوة الثانية محافظة حمص، ليشمل كافة المحافظات السورية وهذا المسح جزء من تطوير هذه الجمعيات غير الحكومية.

من جانبه أكد وزير السياحة بشر الجازي أهمية مشروع قانون بإحداث «الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي» في إطار ومتابعة خطة وزارة السياحة لتطوير قطاع التدريب السياحي والفندقي لرفع قطاع العمل في هذا المجال بالكوادر البشرية اللازمة وفق المعايير الدولية المعتمدة. أيضاً يأتي تحقيق بيئة

والجهات العامة فيما يخص الإنفاق الحكومي وتم التأكيد على ضبط الصريفات بشكل صحيح وكلف المجلس وزارة المالية بالتنسيق بالمبالغ المصروفة لمحافظة الرقة لمنع الازدواجية في صرف هذه المبالغ.

وقدم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل عرضاً حول الاستعدادات الجارية لانطلاق الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي خلال الصيف موضحاً أنه تم تسويق المشاركة في القطاعات النسيجية والغذائية والكيميائية الهندسية بالتعاون مع الاتحادات المعنية والمساحة ٢٥ ألف متر مربع في مجال التسويق الخارجي تم تثبيت مشاركة ٩ دول وهناك ١٣ دولة أكدت رغبتها بالمشاركة.

أما في مجال الأعمال المنجزة في الصيانة والتأهيل بين الخليل أن الأعمال شملت قيام الشركة العامة للبناء والتعمير بإنجاز ٤٠ بالمائة من الأعمال المطلوبة لصيانة مرافق المدينة وتم التعاقد مع الشركة العامة لهجرهء محافظة ريف دمشق لصيانة أعده الإنارة وشبكات التيار إضافة إلى مباشرة مؤسسة الإسكان العسكرية بأعمال الزراعة وصيانة المسطحات الخضراء. وناقش المجلس واقع الجمعيات وتم تأكيد ضرورة تطوير عملها وعلاقتها مع العمل الإغاثي ووضع قواعد دقيقة لعمل هذه الجمعيات وبما يضمن قيامها بالأنشطة الإغاثي وبإصالة

احتمال فتح الطريق مع العراق لاحقاً يحد من التهريب

ترقبوا حركة تنقلات واسعة في الضابطة والأمانات الجمركية وأمر الضابطة لـ«الوطن»: لمنع الترهل والفساد

عبد الهادي شباط

حيث يمكن القيام بهذه التنقلات كلما استدعت الحاجة، وهناك الكثير من حالات النقل الإفرادية تتم بموجب ملاحظات أو تقييمات لبعض العناصر، حيث يتم التركيز على كيفية وجودة تعاطي العنصر مع المواطن أثناء قيامه بواجبه الجمركي لأن المطلوب هو تنفيذ المهام الجمركية بأفضل وأحسن الطرق. وحول احتمال إعادة فتح طريق مع العراق لاحقاً أوضح العميد أن هذا الطريق من شأنه تخفيف معدلات التهريب مع العراق بسبب توفر منفذ حدودي يتيح عبور المواد والسلع بشكل رسمي، وشرعي، مبيناً أن الوحدات الجمركية متواجدة على هذا الطريق عبر عدد من النقاط أهمها نقطة الضمير ونقطة اثريا إضافة لتوفر بعض النقاط باتجاه عفرين،



وأن الضابطة الجمركية جاهزة لتعزيز تواجدها وتقديم قاطعها مع تطوير الطريق وزيادة فاعليته وحسب الظروف الأمنية المحيطة. كما أوضح العميد أن من أكثر المهربات عبر البادية مع العراق هي الأغنام الأمر الذي يشكل استنزافاً للقطع المحلي وأن الجمارك تعمل بأقصى طاقتها لضبط مثل هذه الحالات والحد منها وفق الظروف التي تسمح بالعمل، مبيناً أن نسبة التهريب الأكبر والأوسع ما زالت تأتي عبر الحدود التركية وأن الكثير من المواد المهربة في الأسواق المحلية مصدرها تركي رغم أن بعضها يحمل شهادات منشأ من دول أخرى إلا أنها في الغالب ما تكون بضاعة تركية يتم تغيير منشأها بسهولة لإدخالها ورواجها في الأسواق.

زيادة الحوالات وتصريف المدخرات في رمضان يدعمان الليرة والأسعار بين ٥١٧ و٥٢٢ ليرة

كنعان لـ«الوطن»: يستفيد المركزي حالياً من شراء الدولار من السوق و الدفاع عن سعر الصرف دون تخفيض

الوطن

واصلت الليرة السورية تحسنها أمام الدولار الأميركي للأسبوع الثالث على التوالي في السوق الموازية، ليصل سعر الصرف إلى مستوى ٥٢٤ ليرة سورية للدولار الأميركي، مع نهاية الأسبوع الماضي، مستأنفاً تعاملات الأسبوع الحالي على مزيد من التحسن مسجلاً مستوى ٥٢٠ / ٥٢١ ليرة سورية في دمشق، وهو أعلى سعر تقريباً بين المحافظات، إذ انخفض في بعض المحافظات إلى ٥١٩ / ٥٢١ ليرة سورية وبعض المناطق غير المستقرة إلى ٥١٩ / ٥١٧ ليرة سورية.

أعاد مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» أسباب تحسن الليرة أمام الدولار في السوق الموازية إلى مجموعة من العوامل، منها زيادة حجم الحوالات المرسله بالقطع الأجنبي للدائل

التي عادة ما ترتفع في شهر رمضان وقبل الأعياد. إضافة إلى تحسن المناخ العام السياسي والأمني في البلد الذي انعكس إيجاباً على سعر صرف الليرة السورية، وعودة تفعيل الخط الائتماني الإيراني، وأزمة الخليج الراهنة التي انعكست إيجاباً على حجم الحوالات إلى الداخل نسبياً بسبب حالة الحذر السائدة في الخليج، وأخيراً استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأميركي في الأسواق العالمية. من جانبه أيد أستاذ النقود والمصارف في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق علي كنعان، المسوغات التي ساقها تقرير «مداد»، فيما يخص زيادة الحوالات، حتى من قبل أزمة الخليج، وذلك بسبب احتياجات شهر رمضان، ما يقضي زيادة تحويلات المغتربين لأهاليهم، وزادت مؤخراً بسبب الأزمات. وفي تصريح له «الوطن» بين كنعان أن متطلبات الاستهلاك في شهر رمضان والاستعداد للعيد،

اقضي زيادة في تصريف الدولار إلى ليرة من مدخرات الكثير من العائلات السورية، ما ساهم في زيادة المعروض من الدولار في السوق، إلى جانب استقرار الطلب على المستوردات نوعاً ما. هذه الفترة. مشيراً إلى ازدياد المصالحات وزيادة الأراضي التي حررها الجيش العربي السوري، وعودة الأهالي والنشاط الإنتاجي فيها ما اقضي تصريف الدولار لتأمين احتياجات الإنتاج والتصليح والصيانة، في الورش والمنازل، في محافظة حلب بشكل خاص، ثم حمص وريف دمشق، وهذا ساهم في زيادة عرض الدولار.

وتوقع كنعان محافظة سعر الصرف على هذه المستويات مع تقلبات محدودة، لنحو العام تقريباً، ريثما يتبين نوع القرارات والسياسة الاقتصادية الموازية لحسم حالة الحرب والأزمة في سورية.

ونصح كنعان المركزي بالحفاظ على مستوى سعر الصرف الحالي، والدفاع عنه، دون الانتقاد خلف السوق الموازية، وتخفيض السعر الرسمي، لما له من انعكاسات سلبية، في حال زاد الطلب على الاستيراد فجأة مثلاً ما يعني ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وفشل المصرف في الحفاظ على السوق مع استمرار تحسن الليرة حالياً، ما يعود بالفائدة على المصريف. أما السوق الرسمية، فمما زال مصرف سورية المركزي مستمراً في تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند مستوى ٥١٧،٤٣ ليرة سورية، أيضاً سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالبريلر السورية عند مستوى ٥١٤،٨٥ ليرة سورية للدولار

الأميريكي الواحد، كما استمر في تثبيت سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية للدولار الأميركي، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات. وعن سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية، فقد تابعت الليرة تحسنها أيضاً، وذلك بحسب تقرير «مداد» الأخير، حيث انخفض زوج اليورو/ ليرة سورية إلى مستوى ٥٨٨ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي مقابل مستوى ٥٩٥ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق، على حين تراجع الليرة السورية أمام اليورو في السوق الرسمية ليرتفع زوج اليورو/ ليرة سورية إلى مستوى ٥٨٣ ليرة سورية في نهاية هذا الأسبوع مقابل مستوى ٥٨١ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق.

«المالية»

تطلب

تدقيق قطع

حسابات

موازنة ٢٠١٤

الوطن

وجهت وزارة المالية تميمياً إلى كافة المراء الماليين ومحاسبى الإدارات لدى الجهات العامة بضرورة تدقيق قطع حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية. وتبين وجود عدة فروقات بين بعض البيانات المالية المقدمة إلى وزارة المالية «مديرية الحسابات العامة» والبيانات المقدمة للجهاز المركزي للرقابة المالية والمعدة لإنجاز قطع الحسابات لكافة الجهات العامة والتي تم تصحيحها من قبل مفتشي الجهاز في حينه.

وتقديراً للفروقات المذكورة أعلاه، يتم موافاة وزارة المالية «مديرية الحسابات العامة» بالتمناج المطلوبة بعد توقيعها من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية إضافة إلى تعديل بطرأ عليها ليتم تعديل القيود الواردة للوزارة قبل صدور قرارات القبول لديكم.